

جنبلاط: نوضع دفتر شروط لقطاع النفايات يسمح بإنشاء معامل لتوليد الطاقة وللفرز

عديدة، كي يستفيد لبنان من هذه الفرصة ويحافظ على حقوقه قبل أن تسرق أو تهدر أو تضيع؛ ليس من الممكن الإسراع في الخطوات التنفيذية في هذا الملف، كي لا تنفذ الدولة اللبنانية صديقتها وتنتشر مسألة التلحيز في المستقبل القريب؟»

وختم جنبلاط: «إذ أمل أن تكون قد سويت مسألة الحوض الرابع في شكل نهائي، فإن المطلوب الإسراع في وضع دفتر شروط جديدة لقطاع النفايات، يسمح بإنشاء معامل لتوليد الطاقة واللفرز، وصولاً إلى بناء جزر اصطناعية حديثة، أسوة بما هو حاصل في اليابان وستغافورة وسواهما، وذلك تقديراً لفخ الوقوع في رمي النفايات في البحر وتلويثه في شكل كبير..»

الوصول إلى تسوية في قطاع الكهرباء والانتهاه من هذا الملف الذي تتراكم خسائره على مرّ السنين ويكبّد الخزينة اللبنانية عجزاً سنوياً يفوق الثلاثة مليارات دولار؟ وهل من المستحيل تركيب أو بناء محطات توليد جديدة لزيادة القدرة الإنتاجية ومدّ المناطق اللبنانية كلها بالطاقة؟ وهل من المستحيل إعادة تنشيط مؤسسة كهرباء لبنان لتقوم بوظائفها في الجباية بدل تلزيمها للشركات الخاصة، أسوة بما يحصل في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على سبيل المثال؟»

وأضاف: «في مجال آخر، هل من المستحيل الاتفاق على قضية البلوكات النفطية وإطلاق المناقبات بعد تعثرها لمرات

أمل رئيس «اللواء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط «أن تكون قد سويت مسألة الحوض الرابع في شكل نهائي»، مطالباً بـ«الإسراع في وضع دفتر شروط جديدة لقطاع النفايات، يسمح بإنشاء معامل لتوليد الطاقة واللفرز.»

وقال جنبلاط في موقعه الأسبوعي لـ«جريدة الأنباء»: «أما وقد حقق إصدار يوروبوند الجديد نجاحاً ملحوظاً، على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والمالية الصعبة، فإنه لا بد من الشناء على الحكومة التي حصلت فيما يعيش الاقتصاد اللبناني أوضاعاً صعبة، بفعل غياب القرارات الجريئة التي تولد تغييراً جذرياً على هذا المستوى.»

وسأل: «هل من المستحيل

تمديد مهلة تسديد ضريبة الرواتب والتسجيل لمكلفي الأملاك المبنية

أصدر وزير المال علي حسن خليل قرارين مدّ بموجبهما «مهلة تسديد ضريبة الرواتب وتقديم التصريح السنوي 5 والكشوفات الإفرادية 6 والكشف الإجمالي 7، الكترونيًا، عن سنة 2014 حتى 14 آذار 2015 ضمناً.» ومدّ «مهلة التسجيل على النظام الإلكتروني لمكلفي ضريبة الأملاك المبنية» الذين تزيد إيراداتهم عن 20 مليون ليرة لبنانية عن القسم الواحد من العقار، بهدف التصريح الإلكتروني عن إيرادات العام 2014، حتى 30 آذار 2015..»

وذكرت وزارة المالية بعنوان موقعها الإلكتروني www.finance.gov.lb، حيث يمكن للمكلفين بالضرائب المذكورة اللجوء إليه واتباع الخطوات المخصصة للخدمة الإلكترونية تلك.

اعتصام للجنة الدفاع عن المستأجرين د امرجي: نوضع خطة سكنية واضحة

نقذت «لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان» اعتصاماً في شارع الحرما بعد ظهر أمس، تحدث خلاله رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت وجيه درجي، فقال: «جننا إلى شارع الحرما اليوم لنرفض قانون الإيجارات الذي يهجر اللبنانيين ويشردهم، ونطالب بسحبه من مجلس النواب ووضع خطة سكنية واضحة وصریحة.»

وطالب به تنحي لجنة الإدارة والعدل لأن النواب باتوا نواباً للمالكين في الظل، علماً بأن المطلوب منهم أن يكونوا حكماً بين الفريقين..»

وقال: «إن نسكت على هذا القانون الأسود، نعلم لحق السكن المقدس ونعم لنبيت تعويض الإخلاء الذي يضمن للمواطن الحد الأدنى من حل المشكلة.» وناشد رئيس مجلس النواب نبيه بري «إيجاد حل يرضي المالكين والمستأجرين.»

وقال رئيس الاتحاد الوطني للقابات كاسترو عبد الله: «للقانون التهجير ولا للمحاصصة في لجنة الإدارة والعدل، ونحن مع خطة سكنية وطنية وشعبية، لنلا بصير المواطن الفقير في الشارع.»

وطالب الرئيس بري «بوقف هذه المهزلة»، والنائب جنبلاط «بالتدخل لحلّ هذه القضية بإيجاد المسارسة عن هذا الملف.»

وعما إذا كانت هذه الزيارة تهيئية لزيارة وزير الصحة وائل أبو فاعور، قال حكيم: «يمكنه زيارة على القائمة في الإجراء لم تؤثر على التقييم.»

وقال حكيم في ختام الجولة:



حكيم متحدّثاً خلال الجولة

بواسطة أبواب مشبكة، إضافة إلى إبرة كل المواقع في الإجراء.»

وأشار إلى أن «عملية التفتيش داخل حرم الإجراء ستتمّ مباشرة بها اليوم بعد إنهاء المناقصة اللازمة لهذا المشروع، علماً أنّ العواصف التي شهدتها لبنان الشهر الماضي أثرت على سير أعمال الترميم التي ينفذها الإجراء بقدرة موظفيه الذاتية، الذين أبدوا نشاطاً مميزاً في هذه المؤسسة.»

وأكد أنّ «أعمال الصيانة والترميم تتم بموازاة أعمال تفرغ البواخر وشحنها وتسليم الشاحنات لحساب المطاحن، أي أنّ الأعمال القائمة في الإجراء لم تؤثر على التقييم.»

وقال حكيم في ختام الجولة:

تفقد وزير الاقتصاد والتجارة لأن حكيم سير أعمال الترميم الجارية في إهراءات الحبوب في مرفأ بيروت، في حضور مدير الإهراء موسى خوري، تقيم موفلي وعامل الإهراءات في لبنان بطرس جبرائيل، أعضاء مجلس النقابية، وكبار موظفي الإهراء والمهندسين الذين يشرفون على الأعمال.

وشرح خوري سير العمل في الإهراءات «في ظل ورشة ترميم كبرى لم يشهدها الإهراء منذ أربعين سنة، وشملت أعمال العزل حيث تمّ بناء سور يفصل حرم الإهراء عن الرصيف التابع لإدارة مرفأ بيروت، وأعمال تخفيف وزهم منطقة التسليمات التي يتمّ عزلها هي أيضاً

وفد المكتب الإقليمي للطيران المدني التقى المسؤولين في المطار الهببي: نعمل على توفير متطلبات السلامة وفق المعايير الدولية

كشف المدير العام للطيران المدني دانيال الهببي أنّ «وفداً من المكتب الإقليمي في القاهرة، التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي وصل إلى بيروت، في إطار مهمة لاطلاع على وضع مطار بيروت الدولي في بيروت وعلى ما قامت به المديرية العامة للطيران المدني في لبنان، في شأن تطبيق المعايير الدولية في المطار لتأهية سلامة الملاحة الجوية والطيران لمساعدة هذه المديرية على تفعيل أمور السلامة والملاحة الجوية في المطار.»

والتقى الوفد أمس الهببي وعددًا من المسؤولين في المطار في سياق المهمة المكلف بها في هذا الإطار. وكان الهببي عاد إلى بيروت من مونترال في كندا، بعد المشاركة في اجتماعات الدورة 204 لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي التي انعقدت هناك وشارك فيها أيضاً ممثل لبنان الرفيد لدى المنظمة القاضي سليمان عيد الذي لا يزال يتابع هناك أعمال اجتماعات هذه الدورة.

وقال الهببي عن مشاركته في هذه الاجتماعات في كندا: «شاركنا على مدى أسبوعين في أعمال الدورة 204 للمنظمة للطيران المدني الدولي التي ناقشت مواضيع عدة تتعلق بالطيران المدني في العالم، وخصوصاً على الصعيد الملاحة الجوية والنقل الجوي وبضخ التعديلات على الملاحق في أمور حوادث الطائرات وسعادة أسر وإهالي الضحايا، إضافة إلى موضوع جوازات السفر المقروءة كليا، وأيضا مواضيع البيئة والتأثيرات البيئية الناتجة من انبعاثات الطيران، وقبل كل ذلك سلامة الطيران وأمنه في العالم، كما اطلعنا على آخر التشريعات والمعايير التي تصدر عن هذه المنظمة الدولية المتعلقة بالنقل الجوي في العالم.»

وأضاف: «على هامش جلسات العمل كانت لنا عدة لقاءات مع كل من المجموعة العربية في المنظمة التي تضم سبع دول عربية وأيضا مع مجموعة أميركا اللاتينية ومجموعة أفريقيا ومجموعات أخرى، ولا سيما أن هناك حدثاً مهماً جداً سيجري بعد غد الأربعاء (غداً) في 11 آذار يتمثل في انتخاب الأمين العام الجديد لمنظمة الطيران المدني الدولي، والمرشوحون لهذا المنصب هم أربعة من

كل من الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والصين والهند، ولبنان بالطبع سيدعم المجموعة العربية المتمثلة برشح دولة الإمارات العربية لهذا المنصب، مع الإشارة إلى أن المجموعة العربية الموجودة حالياً في مجلس المنظمة تضمّ مصر، السعودية، الإمارات وليبيا. أما لبنان والسودان والمغرب فيهم أعضاء مراقبون. ويضمّ مجلس المنظمة 36 عضواً يمثلون 36 دولة.»

وأكد الهببي: «أنّ شغلنا الشاغل هو موضوع سلامة الترخيص للاستثمار لشركات الطيران، وفق المعايير الدولية المطلوبة، وهذا ما نقوم به بتوجيهات مباشرة من معالي وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر لتوفير كل متطلبات السلامة وفق المعايير الدولية، وبإمكانية القول إننا بصحة في جاهزية تامة لأي تدقيق بالنسبة إلى هذا الموضوع، ونحن كنا قد طلبنا من المنظمة الدولية إرسال فريق متخصص للتأكد من سلامة المعايير، لتختلّق أي نواقص لدينا في المطار.»

وتابع: «نحن نعمل بكل جهد لسدّ أي ثغرة قد تكون موجودة في المطار، وبإمكانية القول إننا قد تخطينا العديد من تلك الثغرات، والفريق الذي وصل اليوم سيطلع على كل الإنجازات التي قمنا بها وسيعطي أي ملاحظات عن أي نواقص أخرى ويوجهنا في الاتجاه الصحيح.»

وعن الثغرات الموجودة في قسم الشحن في المطار، قال الهببي: «نحن نتابع الموضوع عن كثب، وكنت على اتصال دائم مع المسؤولين في مطار بيروت خلال وجودي في مونترال، وقد تمّ تأمين كل التجهيزات المطلوبة، وقد أعلى الوزير غازي زعيتر هذا الموضوع كل العناية اللازمة، ونعتقد أننا وصلنا إلى نتيجة مرضية على هذا الصعيد، وتمّ توفير آلات التفتيش وتدريب عناصر الجمارك على استخدامها لأنها تتطلب دورات تخصصية.»

وعن أجواء اجتماعه إلى وفد المنظمة الدولية أمس في المطار، قال: «كانت الأجواء إيجابية وتوجيهات اللازمة إلى جميع المحنيين في المطار لتقديم كامل التسهيلات إلى هذا الفريق لكي نصل إلى النتيجة المرجوة عبر العمل الذي يقوم به حالياً في المطار.»

شهب أطلع غرفة عمليات إدارة الكوارث والأزمات في القطاع الزراعي



خلال إطلاق الغرفة

«من خلال هذه الخطة، نأمل في الوزارة بأن نزيد من قدرتنا على ترقي الكوارث والأزمات المختلفة التي يمكن أن تطال القطاع الزراعي، وتأمين السرعة في التحرك للاستجابة خلال الكوارث والأزمات وذلك من خلال تحديد الأنوار والمسؤوليات في المراحل الثلاث لإدارة الكوارث وفعلي الاستعداد قبل وقوع الأزمة، التدخل عند وقوع الأزمة والتعافي والنهوض المبكر بعد الأزمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية منعاً للازدواجية في العمل وهدر الموارد وتحقيق الاستفادة القصوى، بالإضافة إلى وضع وتفعيل آليات لتوعية الناس حول مخاطر الكوارث المحتملة في القطاع الزراعي وسبل التصرف للوقاية منها والحد من آثارها.»

الأزمات، وهي تعمل عبر وكالة التنمية والتعاون السويسرية على إنشاء أسس متينة لتعزيز قدرة لبنان على مواجهة الأزمات والتخفيف من حدتها. وخبر مثال على ذلك هو إنشاء غرفة العمليات في السراي.»

ولفت إلى «أنّ السفارة السويسرية تعمل أيضاً مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان لتطوير برنامج معني بالرّي واستخدام المياه في البقاع، وقد قررت أن يكون موضوع المياه هو موضوع عملها للسنوات الخمس المقبلة مع وزارة الزراعة.»

أطلق وزير الزراعة أكرم شهب «غرفة عمليات إدارة الكوارث والأزمات في القطاع الزراعي»، التي سيكون مقرها في مبنى مكتب الوزير في وسط بيروت، خلال لقاء نظّمته لجنة تنسيق طوارئ الكوارث، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال «وحدة الحد من مخاطر الكوارث» لدى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الزراعة، وبدعم من السفارتين السويسرية والألمانية، وذلك ضمن إطار إعداد الخطط القطاعية لاستجابة وزارات خلال الكوارث والأزمات.

وفد هندي ألماني عرض مع شهاب العلاقات وتبادل الخبرات



شهاب مجتمعاً إلى الوفد الألماني

زار وفد من نقابة المهندسين في مقاطعة بادن فندنبيرغ الألمانية، برئاسة النقيب دانيال ساندر، نقابة المهندسين في بيروت واجتمع إلى رئيس اتحاد المهندسين النقيب خالد شهاب، وجرى البحث «في العلاقات المشتركة بين النقبائين وإمكان تنشيطها لمصلحة الشركات الهندسية في كلا البلدين.» وتطرق البحث أيضاً إلى «الزيارات التي يقوم بها الطلاب اللبنانيون الذين يدرسون الهندسة إلى الشركات الهندسية الألمانية للإفادة العملية من الخبرات الألمانية المتقدمة في المجالات الهندسية كافة.»

وأكد النقيب شهاب أنّ «الخبرات الألمانية واسعة ومتقدمة، وخصوصاً أنّ ألمانيا تعدّ من الدول الصناعية الثماني الكبرى في العالم، وتعتبر من الدول المختصة بالبراعة في تطوير السلع الصناعية المعقدة وإنتاجها، وخصوصاً السلع الاستثمارية وتقنيات الإنتاج المبتكرة. ومن أهم القطاعات الاقتصادية قطاعات صناعة السيارات وبناء الآلات والتقنيات الكهربائية، إضافة إلى الصناعات الكيماوية. ففي هذه القطاعات وحدها يعمل زهاء 2.9 مليون شخص، ويشرف عليهم مهندسون من كل الاختصاصات ويحققون مجتمعين حجم مبيعات يصل إلى 800 مليار يورو سنوياً.»

وأشار إلى أنّ المهندسين الألمان «مميزون في مجالاتهم وقطاعاتهم، لذا نسعى إلى أن يفيد المهندس وطالب الهندسة في لبنان من هذه الخبرات وعكسها في القطاعات والمصانع اللبنانية التي نأمل أن تتطور لتصبح في مصاف الصناعات العالمية.»

تمرين محاكاة

وتخلل حفل إطلاق الغرفة، تمرين محاكاة لأعضاء اللجنة التقنية المشكّلة لدى وزارة الزراعة لإعداد خطة استجابة الوزارة خلال الكوارث والأزمات، وتطرق التمرين إلى كيفية مواجهة تفشي مرض إنفلونزا الطيور.

وشارك في التمرين ممثلون عن وزارات، البيئة، والصحة، والطاقة والمياه، والإعلام، والزراعة، وقيادة الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والدفاع المدني، والصلب الأحمر اللبناني، وفعلي الإطفاء، و«فاو»، وفريق عمل وحدة الحد من مخاطر الكوارث، وكان مدير عام الزراعة لويس لحود، اطلع على سير عمل التمرين.

خبر

ولفت الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء الركن محمد خير إلى أنّ لجنة تنسيق إدارة الكوارث والأزمات «علت منذ إنشائها، على تجهيز غرفة العمليات المركزية لإدارة مخاطر الكوارث في السراي الكبير وغرف عمليات مماثلة لها في الوزارات والمحاكمات المعنية.»

وقال: «بعد أن افتتحتنا غرفة عمليات وزارة الشؤون الاجتماعية وغرفة عمليات محافظة الشمال، قمنا بتجهيز غرفة عمليات لإدارة الكوارث والأزمات في مطار بيروت الدولي، كما أننا افتتحتنا منذ بضعة أيام غرفة عمليات مماثلة في وزارة التربية، وكان لنا تمرين مكثي ناجح، وأمل ألا نتصلح كوارث كي لا نستخدم هذه الغرف.»

رندا

وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لوكا رندا عن سعاداته بافتتاح الغرفة، وقال: «قمة الكثير من المؤسسات المجتمعية معنا اليوم، منها الدفاع المدني والجيش اللبناني والصلب الأحمر وفوج الإطفاء. إنّها المرة الأولى التي تجتمع فيها كل هذه المؤسسات لتنفيذ تمرين، والسياريو هو إنفلونزا الطيور الذي يؤثر بالطبع في القطاع الزراعي.»

وأشار إلى أنّ «التمرين هو جزء من برنامج واسع النطاق يطبقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان على مدى خمس سنوات لتقوية قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والكوارث والاستجابة لها.»

ممثل السفير السويسري

وأكد مدير السفير السويسري تشاسير ساروت «التزام سويسرا في تنفيذ برامج الحد من مخاطر

محاضرة لنقابة خبراء المحاسبة عن البوابة القانونية الضريبية والمالية

مفضلاً عن البوابة القانونية الضريبية الخاصة بالنقابة والموضوعة في تصرف المنتسبين مجاناً، شارحاً كيفية استخدامها عبر محركات البحث المتوفرة.

وأوضح كيفية ربط النصوص القانونية بالاجتهادات والقرارات القضائية، وربط تلك النصوص القانونية المنشورة على الموقع ببعضها البعض، وفقاً للموضوع.

وأعاد بيان أنّ «البوابة القانونية المالية والضريبية والعلاقات الاقتصادية للقطاع الخاص اللبناني لتتضمن قواعد المعلومات الآتية: التشريع المالي والضرائبي» بما فيها القوانين، والاتفاقيات الدولية المالية والضريبية، المصدقة في لبنان، «القرارات القضائية الضريبية والمالية» في لبنان، فتاوى «هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل في لبنان» وتلك الصادرة عن ديوان المحاسبة المتعلقة بالضرائب، والدراسات القانونية المالية والضريبية» في لبنان، بالإضافة إلى قاعدة المعلومات المتعلقة بالصدوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقرارات مجلس شوري الدولة التي تتعلق بالاعتراضات الضريبية، وغيرها من المعلومات القانونية.

وسيسار إلى تحديث هذه القواعد لتشمل جميع القوانين والمراسيم والقرارات والمذكرات، ذات العلاقة بصورة خاصة عن وزارة المالية وعن الصدوق الوطني للضمان الاجتماعي والمنشورة في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى كافة المعلومات المتخصصة العائدة إلى المصارف والمؤسسات المالية وهيئات الضمان.»

تخلّت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان محاضرة حول البوابة القانونية الضريبية، التي كانت قد أطلقتها في كانون الأول من سنة 2014 بالتعاون مع «صادر»، للنشر، في حضور النقيب إيلي عيود وعدد من أعضاء مجلس النقابة وحشد من خبراء المحاسبة المجازين.

افتتح المحاضرة أمين سرّ مجلس النقابة نبيل شجاع الذي شدّد على «أهمية المشروع، وعلى قيام النقابة بسلسلة محاضرات لتدريب المنتسبين إليها عن كيفية استعمال البوابة القانونية.»

وشرح عيود، من جهته، أهمية المشروع ومضمونه وأهدافه، باعتبارها «عملاً مشتركاً بين أصحاب الخبرة الضريبية والمالية من جهة، والخبرة الواسعة لدى «صادر»، في أعمال البحث والترجمة والمعلوماتية القانونية، بحيث يعتبر هذا المشروع، الأول من نوعه لجهة المعلومات القانونية المالية والضريبية»، موضحاً «أنّ هدف هذا التعاون هو تسهيل وصول خبراء المحاسبة المجازين إلى المعلومات القانونية الضريبية والمالية في شكل سهل وسريع.»

ولفت إلى أنّ «هذا المشروع حيوي للنقابة ويضعها في خاتمة النقابات المتطورة في مجال المعلوماتية القانونية»، مؤكداً أنّ «هذه الخطوة هي خطوة في رحلة الآلاف ميل في دنيا النشر القانوني المتخصص حيث تطرح النقابة لأن تكون علامة فارقة في ما يخص المعلومات القانونية الضريبية والمالية في لبنان والعالم العربي.»

وقدم رئيس مركز الأبحاث والدراسات القانونية «صادر»، المحامي راني صادر، من ناحيته، عرضاً

«منتدى المحكمين الشباب» ناقش أخطاء صياغة البند التحكيمي

نظمت غرفة التجارة الدولية - لبنان، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، منتدى «المحكمين الشباب»، في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان في الصنائع.

شارك في المنتدى رئيس الاتحاد محمد شقير، ورئيس غرفة التجارة الدولية - لبنان وجيه البرزي، الأمين العام لغرف التجارة يوسف كنعان، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية أندريا كارليفاريس، منسقة المنتدى ميري راشد وخبراء من فرنسا وحشد من المهتمين.

وأشار شقير إلى أنّ الحل البديل للخلافات يشكل جزءاً أساسياً من مهمات غرف التجارة، لافتاً إلى «أنّ عالم الأعمال بدأ يظهر اهتماماً متزايداً بالوساطة، والحل البديل للخلافات بات ملزماً لتطور الأعمال.»

ولفت إلى أنّ «غرفة التجارة الدولية تضطلع بدور مفصلي في تطور الأعمال.» وتحدثت راشد عن «الأخطاء الشائعة في صياغة البند التحكيمي وكيفية تفاديها، ومتابعت آخر تطورات التحكيم في المنطقة والعالم وتقديم النصائح للراغبين في دخول مجال التحكيم.»

ولفت البرزي، من جهته، إلى «أنّ التحكيم كان دوماً من أولويات خطط عمل غرفة التجارة الدولية - لبنان، وهي منذ تأسيسها عملت على نسج علاقات متينة مع مركز التحكيم الدولي ولجنة التحكيم في غرفة التجارة الدولية، وادت دوراً أساسياً في نشر ثقافة التحكيم وتعزيز انتشاره من خلال الندوات والمحاضرات.»

وشدّد كارليفاريس، بدوره، على «أهمية التحكيم في فضّ المنازعات والتحديث الذي طرأ على قواعده، إضافة إلى أهمية وجود المحكمين الشباب، لما لذلك من دور في سرعة انتشار ثقافة التحكيم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، حيث الإقبال الكثيف من أطراف النزاع على التحكيم والوسائل البديلة.»

«منتدى المحكمين الشباب» ناقش أخطاء صياغة البند التحكيمي

غاية الأهمية بالنسبة إلى لبنان، وخصوصاً أنّ علاقاتنا الثنائية الاقتصادية والتجارية لا تزال متواضعة نسبة إلى علاقاتنا مع الكثير من الدول الأوروبية، في حين أنّ هناك إمكانيات كبيرة لتطويرها في الكثير من المجالات، ولا سيما لجهة زيادة التبادل التجاري بين البلدين وفتح أسواقها أمام الصادرات اللبنانية.»

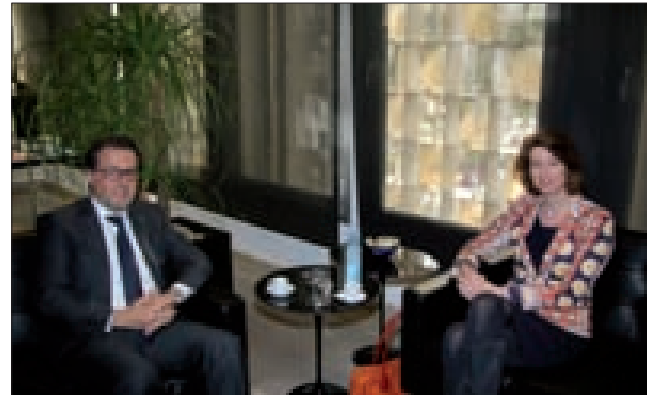
ويحث الجانبان في تنظيم وفد من رجال الأعمال اللبنانيين برئاسة شقير لزيارة هولندا في نهاية أيار المقبل، للاطلاع على السوق الهولندية وإجراء لقاءات مباشرة مع رجال الأعمال الهولنديين لبحث سبل التعاون في ما بينهم.»

شقير يرحب بوفد هولندي

أشاد السفير الأسترالي، من جهته، بالجدد الذي يبده شقير لتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، لتتضمن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلده، مشدداً على «ضرورة تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الأستراليين، وإقامة شراكات عمل للتعاون في الكثير من الأسواق، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»

وأشار إلى أنّ «لبنان لا يزال يشكل البوابة التجارية للمنطقة»، لافتاً إلى «إمكان استفادة الشركات الأسترالية من هذه الميزة لولوج أسواق المنطقة.»

وأكد شقير أنّ هولندا «تعتبر في



شقير وسفيرة هولندا

استقبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير في مقر الغرفة، كبير في زيارة التعاون الاقتصادي بين لبنان وأستراليا، كما يفتكها أداء دور كبير في زيادة التعاون الاقتصادي بين لبنان وأستراليا.»

ولفت إلى وجود «الكثير من الفرص التي يمكن أن يستفيد منها البلدان»، مشدداً على «ضرورة تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الأستراليين، وإقامة شراكات عمل للتعاون في الكثير من الأسواق، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»

وأشار إلى أنّ «لبنان لا يزال يشكل البوابة التجارية للمنطقة»، لافتاً إلى «إمكان استفادة الشركات الأسترالية من هذه الميزة لولوج أسواق المنطقة.»

وأكد شقير أنّ هولندا «تعتبر في

استقبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير في مقر الغرفة، كبير في زيارة التعاون الاقتصادي بين لبنان وأستراليا، كما يفتكها أداء دور كبير في زيادة التعاون الاقتصادي بين لبنان وأستراليا.»

ولفت إلى وجود «الكثير من الفرص التي يمكن أن يستفيد منها البلدان»، مشدداً على «ضرورة تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الأستراليين، وإقامة شراكات عمل للتعاون في الكثير من الأسواق، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»

وأشار إلى أنّ «لبنان لا يزال يشكل البوابة التجارية للمنطقة»، لافتاً إلى «إمكان استفادة الشركات الأسترالية من هذه الميزة لولوج أسواق المنطقة.»

وأكد شقير أنّ هولندا «تعتبر في